الأحداث المغربية

ⵜⴰⵙⴷⴰⵜ ⵜⵉⵖⵔⵉⴱⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

تأسست عام 1998

أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8709 ■ الاثنين 13 محرم 1448 الموافق لـ29 يونيو 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info الأحداث المغربية alahdathalmaghrabia @ahdathinfooffcielle

كأس العالم

المغرب ـ هولندا.. جيبوها يا أسود!

الأسود يطاردون المجد بين الجبال

7 مفاتيح تكتيكية لإسقاط هولندا

شيبو: قادرون على الذهاب بعيدا

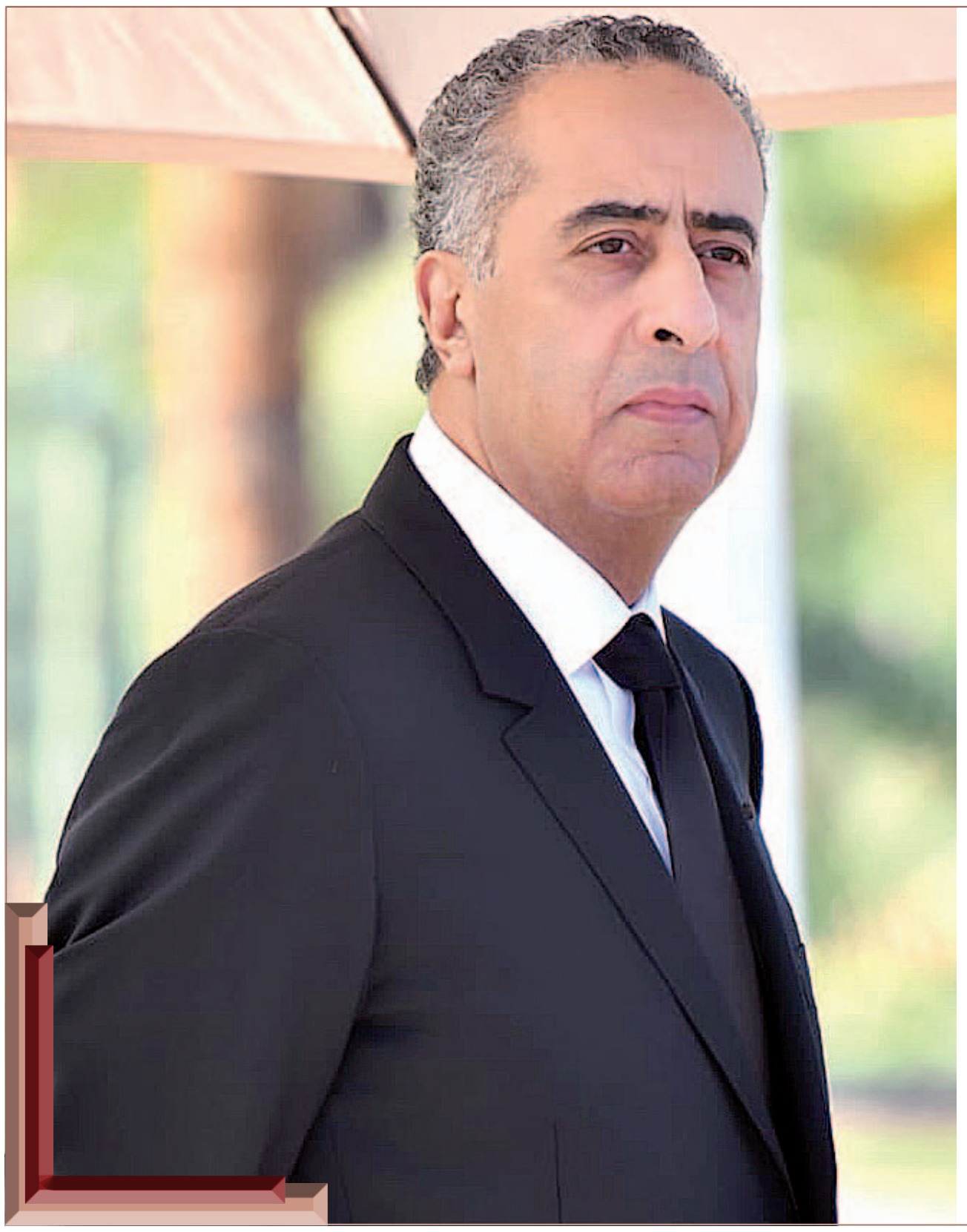

حين يصبح استهداف كبار رجالات الدولة استهدافا للدولة نفسها

استهداف الدولة المغربية خط أحمر

□ محمد أبويهدة

اتهامات وادعاءات كاذبة. تشهير يومي وابتزاز. سب وشتم في حق مسؤولي مؤسسات وطنية. كلها أفعال يعاقب عليها القانون وتنبذها كل الديموقراطيات، لكنها رغم ذلك تنطلق من قنوات مفتوحة على الأنترنت بدولة تعتنق الديموقراطية، وتصدر على لسان أشخاص مبحوث عنهم في قضايا إجرامية.

هي حملة موجهة ضد المملكة تتم على مرأى ومسمع من السلطات الكندية وأجهزتها، وكأن استهداف دولة صديقة من داخل التراب الكندي أمر عادي، أو كأن التشهير برجالات دولة ذات سيادة يمكن أن يمر بلا مساءلة ولا موقف ولا توضيح.

السب والشتم والإشاعات المغرضة لم تصنف يوما ضمن الممارسة الإعلامية ولا التعبير عن الرأي ولا النقد السياسي. إنه انحطاط مكتمل الأركان. مرتزقة، وهاربون من العدالة المغربية، وجدوا في الأراضي الكندية ملاذا آمنا، فحولوا السب والقذف والتشهير والابتزاز المعنوي إلى حرفة يومية. صناعة للوضاعة، وتجارة في السمعة، ومحاولة بائسة لتغليف الحقد بلغة السياسة وحقوق الإنسان.

الأمور لم تعد تحتمل التأويل ولا المجاملة. نحن أمام حملة ممنهجة، قذرة ومنظمة، لا تستهدف أشخاصا بأسمائهم بقدر ما تستهدف الدولة المغربية من خلال رموزها، وهيبتها، ومؤسساتها، ورجالاتها الذين يجسدون استمراريتها ومصالحها العليا.

عندما يتم استهداف شخصيات مغربية من الصف الأول، معروفة باستقامتها ووطنيتها وخدمتها للدولة وارتباطها الراسخ بجلالة الملك، مثل المستشار الملكي السيد فؤاد عالي الهمة، أو السيد عبد اللطيف حموشي المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، أو السيد ياسين المنصوري المدير العام للدراسات والمستندات، فإن الأمر لا يتعلق بأسماء معزولة. إنه استهداف مباشر لصورة الدولة، ولمؤسساتها، ولمن يمثلون عمقها واستمراريتها. وهذا أمر خطير ولا يمكن السكوت عليه.

ولأنها حملة موجهة، فإن الشخصيات المستهدفة يتم انتقاؤها بدقة لأنهم ليسوا مجرد مسؤولين إداريين. بل هم من كبار خدام الدولة، ومن رجالات الثقة، ومن الوجوه التي ارتبطت في وعي المغاربة بمرحلة من البناء، والاستقرار، والحزم، وحماية المصالح العليا للوطن. واستهدافهم بهذه الطريقة السوقية ليس سوى محاولة لضرب الدولة من خاصرتها الرمزية والمؤسساتية.

في نفس الوقت تطرح هذه الحملة العديد من التساؤلات حول الصمت الكندي الذي لم يعد مفهوما: كيف يمكن أن يتحول التراب الكندي، بشكل متكرر، إلى قاعدة خلفية لحملات تشهير تستهدف مسؤولين مغاربة وشخصيات من الصف الأول؟ وكيف يمكن أن تستمر هذه الممارسات دون موقف واضح، ودون إشارة قوية، ودون حد أدنى من المسؤولية السياسية والقانونية؟

إن حرية التعبير لا تعني تحويل أراضي دولة إلى منصة للابتزاز. ولا تعني حماية القذف. ولا تعني السماح للفارين من العدالة بارتداء قناع المعارضة لشن حملات تشهير ضد مؤسسات دولة صديقة.

لذلك، فإن استمرار هذه الحملات من داخل الأراضي الكندية يطرح سؤالا مشروعا ومقلقا: أين يبدأ التواطؤ بالصمت؟ وأين تقف مسؤولية الدولة المضيفة عندما تتحول أراضيها إلى منبر لاستهداف مؤسسات دولة ذات سيادة؟

المطلوب اليوم من الدولة المغربية أن ترد بحزم ومسؤولية. فالرد المغربي القوي هو الكفيل بوضع حد لهذا العبث، وحماية سمعة رجالات الدولة الذين يخدمون الوطن في مواقع حساسة، وتأكيد أن المغرب لا يترك أبناءه ورموزه عرضة لحملات الوضاعة المنظمة.

المملكة المغربية ليست دولة عابرة في التاريخ. إنها ملكية عريقة، ضاربة في عمق ثلاثة عشر قرنا من الاستمرارية والشرعية والهيبة. وهذه الاستمرارية ليست شعارا للاحتفال، بل مسؤولية سياسية وأخلاقية ومؤسساتية.

دولة بهذا العمق، وبهذه الشرعية، وبهذا الحضور، لا يمكنها أن تسمح لحفنة من الحاقدين والمرتزقة بأن يمسوا هيبتها من خلال المساس برجالاتها الكبار.

إن استهداف كبار رجال الدولة استهداف للدولة المغربية نفسها. واليوم لم يعد هناك مجال للصمت.

اعتصام ووقفة أمام البرلمان

تصعيد جديد للمحامين

□ الرباط فطومة نعيمي

لم تؤد التعديلات، التي أدخلتها لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 66.23 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، إلى طي صفحة الجدل الذي رافق النص منذ إحالته على البرلمان، إذ اختارت مكونات من الجسم المهني مواصلة التعبئة والانتقال إلى أشكال احتجاجية جديدة، في مؤشر على استمرار التحفظات تجاه عدد من مقتضيات المشروع رغم المراجعات التي شهدها.

ويأتي هذا التصعيد بعدما صادقت اللجنة، يوم الإثنين 22 يونيو 2026، على مشروع القانون في صيغته المعدلة، عقب اعتماد 48 تعديلا همت 35 مادة، في خطوة هدفت إلى توسيع التوافق حول النص بعد أشهر من النقاش بين وزارة العدل والهيئات المهنية للمحامين.

وفي هذا السياق، دعت فيدرالية جمعيات المحامين الشباب بالمغرب المحاميات والمحامين إلى المشاركة المكثفة في اعتصام إنذاري أمام مجلس النواب، يمتد لثلاثة أيام متواصلة، ابتداء من يوم الإثنين 29 يونيو إلى غاية الخميس 2 يوليوز 2026، تحت شعار: «من أجل مهنة حرة، مستقلة، كريمة... وحدتنا قوتنا».

ورفعت الفيدرالية، في الدعوة التي عممتها، جملة من المطالب، من بينها سحب مشروع القانون، والحفاظ على استقلالية المحاماة، ورفض ما اعتبرته مساسا بالمهنة، إلى جانب التشبث بمبدأي التدبير الذاتي والاستقلال المالي، داعية مختلف المحاميات والمحامين إلى الانخراط المكثف في هذه المحطة الاحتجاجية.

وبالتزامن مع ذلك، وجهت جمعية هيئات المحامين بالمغرب نداء إلى عموم المحاميات والمحامين للمشاركة في «وقفة تحصين المكتسبات»، المقررة صباح يومه الإثنين 29 يونيو أمام مقر البرلمان بالرباط، معتبرة أن هذه الخطوة تأتي استجابة لـ«نداء الواجب المهني» ودفاعا عن استقلال المحاماة وصون مكتسباتها التاريخية.

وتأتي هذه الدعوات في وقت يواصل فيه مشروع القانون مساره التشريعي، بعدما حافظت الصيغة التي اعتمدتها لجنة المستشارين على عدد من المرتكزات الأساسية للإصلاح الذي اقترحته وزارة العدل، مقابل إدخال تعديلات على مجموعة من المقتضيات استجابة لعدد من المقترحات التي أثيرت خلال المناقشات البرلمانية.

غير أن البلاغات الصادرة عن التنظيمات المهنية تعكس أن جزءا من الجسم المهني لا يزال يعتبر أن بعض المقتضيات الواردة في المشروع تستدعي مزيدا من المراجعة، وهو ما يفسر استمرار التعبئة والدعوة إلى الاحتجاج بالتزامن مع استكمال المسار التشريعي للنص.

تنشط في التزوير وترويج المخدرات

عصابة جزائرية في قبضة الأمن

□ الأحداث المغربية

تمكنت عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، بناء على معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، يومي الخميس والجمعة 25 و26 يونيو الجاري، من توقيف ستة مواطنين جزائريين يشتبه في ارتباطهم بشبكة إجرامية تنشط في التزوير واستعماله، فضلا عن تورطهم في انتحال هوية الغير والإقامة غير المشروعة وترويج المخدرات.

وكانت مصالح الأمن الوطني قد أوقفت مواطنا جزائريا مبحوثا عنه على الصعيد الدولي بموجب نشرة حمراء، صادرة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «أنتربول» بطلب من السلطات القضائية الجزائرية، للاشتباه في تورطه في ترويج المخدرات في إطار عصابة إجرامية، وذلك قبل أن يتم العثور بحوزته على سندات إقامة مزورة.

وقد أسفرت الأبحاث والتحريات المنجزة في هذه القضية عن توقيف خمسة مواطنين جزائريين آخرين يشتبه في تورطهم في هذا النشاط الإجرامي، حيث تشير المعطيات الأولية للبحث إلى إقدامهم على تزوير سندات الإقامة وكذا شهادات السوابق الصادرة عن السلطات القضائية ببلدهم، فضلا عن تزييف وثائق صادرة عن شركات وهمية، وذلك بغرض استعمالها بشكل تدليسي للحصول على بطائق الإقامة بالمغرب للتنصل من متابعات قضائية دولية.

وقد قادت عمليات التفتيش المنجزة في هذه القضية إلى حجز جوازات سفر أجنبية وعشرة أختام مزورة ومجموعة من الوثائق المزيفة، علاوة على حاسوب محمول ومجموعة من الهواتف النقالة التي يشتبه في كونها تحتوي على آثار رقمية لهذا النشاط الإجرامي.

كما مكنت عملية التفتيش أيضا من حجز سيارتين خفيفتين يشتبه في كونهما تستعملان في تسهيل ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية، فضلا عن دفتر شيكات ومبالغ مالية مهمة من متحصلات هذا النشاط الإجرامي.

تدخلات لسحب الحقائب غير المرخصة بمراكز الامتحانات

استدراكية الباك.. تشديد إجراءات زجر الغش

□ عبد الفتاح زغادي

أصدرت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مقررا وزاريا يحمل رقم 42.26 لتغيير وتتميم مقرر سابق (تحت عدد 26.26) يتعلق بدفتر مساطر تنظيم امتحانات شهادة البكالوريا، وهو ما يعكس اتخاذ إجراءات وتدابير أكثر صرامة بخصوص عملية زجر الغش خلال امتحانات الدورة الاستدراكية التي تجرى اليوم الإثنين وغدا الثلاثاء في إطار الامتحان الجهوي للسنة الأولى بكالوريا، وكذا في إطار الامتحان الوطني للسنة الثانية بكالوريا المقرر إجراؤه أيام الخميس والجمعة والسبت القادمة.

وتم تعديل المادة 126 مكررة إذ صار التشخيص بواسطة الجهاز الإلكتروني لرصد الغش يتم عبر مرحلتين متتاليتين، تشخيص عام يروم مساعدة طاقم الحراسة لرصد الهواتف النقالة والأجهزة الإلكترونية والحيلولة دون استعمالها في ممارسة الغش، سواء كانت تلك الهواتف مشغلة أو في حالة إيقاف التشغيل، ولا يمكن اعتبار المترشح في حالة غش خلال هذه المرحلة إلا بعد التثبت من الحيازة الفعلية لجهاز إلكتروني ولو في حالة عدم التشغيل، بينما خلال المرحلة الثانية يصير التشخيص فرديا بهدف رصد جميع الهواتف والأجهزة الإلكترونية سواء مشغلة أو غير مشغلة داخل قاعة الامتحان وهو ما يعرض أصحابها لإجراءات زجر الغش.

وحتى تكون عملية التشخيص بواسطة الجهاز الإلكتروني لرصد الغش شاملة لكل قاعات الامتحان فقد تقرر تعديل المادة 126 المكررة مرتين، إذ تم تخصيص فريق محلي لرصد الغش مجهزة بنظام إلكتروني لكل 10 قاعات امتحان، ما يعني تعزيز الموارد البشرية المخصصة لرصد الغش الإلكتروني بإحداث فريق محلي إضافي أو أكثر حسب عدد القاعات الموجودة داخل مركز الامتحان.

أما المادة 126 مكررة ثلاث مرات فقد أكدت أنه «يتم تتبع استعمال النظام الإلكتروني من طرف منسقين إقليميين وجهويين» لتتبع مؤشرات الاستعمال الفعلي والمستمر للنظام الإلكتروني طوال فترات إجراء الاختبارات، إذ لا يجوز إيقاف تشغيل هذا النظام أو الامتناع عن استعماله بسبب أعطاب تقنية أو نفاد شحن البطارية أو أي سبب مماثل، إلا بعد استنفاد مساطر التبليغ وطلب الدعم التقني المقررة، وتوثيق ذلك في محضر خاص.

ومن تعديلات هذا المقرر الوزاري أن أصبح ممنوعا -وفق المادة 132 مكرر- على المترشح إدخال أي حقيبة أو أمتعة شخصية إلى مركز الامتحان، غير الأدوات واللوازم المدرسية الضرورية لإنجاز الاختبارات والتي يمكن أن توضع داخل علبة شفافة صغيرة الحجم لا تتجاوز أبعادها 30/20 سنتيمترا بكيفية تمكن أعضاء لجنة الحراسة من التأكد البصري من محتوياتها دون الحاجة إلى فتحها أو لمسها «وفي حالة ضبط أية حقيبة أو أمتعة غير مرخص بإدخالها لفضاء مركز الامتحان يتم سحبها من طرف إدارة المركز، وفي حالة رفض المترشح تسليمها يتم طلب المؤازرة الأمنية لسحب تلك الأمتعة» تقول المادة ذاتها.

تعزيز دور الحكومات المحلية والإقليمية في صياغة برامج ما بعد 2030

إعلان طنجة.. خارطة طريق الحكامة المحلية

□ الأحداث المغربية

شكل اعتماد إعلان طنجة والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الثامن لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة أبرز مخرجات هذه الدورة، حيث يتضمنان توصيات استراتيجية تروم تعزيز دور الحكومات المحلية والإقليمية في صياغة برامج ما بعد 2030، وإدماج الميثاق العالمي الجديد للبرامج الخاصة بحقوق الإنسان في المدينة.

ويعكس نجاح الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة CGLU أهمية الدينامية التي تعرفها المنظمة، ويعد ثمرة للتعاون الوثيق مع المؤسسات والشركاء الوطنيين والدوليين.

وتؤكد المملكة المغربية مواصلة انخراطها في دعم تنمية مجالات ترابية مستدامة ومتضامنة وشاملة، وتعزيز حضورها كفاعل وازن على المستويين القاري والدولي تحت القيادة الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس.

وعلى مدى أربعة أيام، شكلت جلسات المؤتمر ولقاءاته رفيعة المستوى مناسبة لمناقشة عدد من القضايا ذات الأولوية المرتبطة بمستقبل المرافق العمومية المحلية والتنمية الترابية.

وفي مجال الحوار الاجتماعي والقدرة على الصمود، تم تجديد الاتفاقية الإطار العالمية بين منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (CGLU) والاتحاد الدولي للخدمات العامة (PSI)، بما يعزز الالتزام المشترك بالنهوض بالعمل اللائق وتطوير خدمات القرب.

أما في مجال التمويل المستدام والعمل المناخي، فقد ناقش المشاركون آليات جديدة للتمويل الأخضر والمستدام لفائدة المجالات الترابية، إلى جانب جلسة وزارية خصصت لموضوع «الخسائر والأضرار» المرتبطة بالتغيرات المناخية، خاصة في بلدان الجنوب العالمي.

كما تناولت الأشغال موضوع الذكاء الترابي والابتكار المحلي، حيث تم بحث دور الذكاء الاصطناعي في دعم تنمية المدن المينائية الإفريقية، في إطار الدينامية التي تعرفها منظومة طنجة المتوسط.

وفي مجال الإدماج وتعزيز مشاركة المرأة، احتضن المؤتمر أول جمعية لمنظمة CGLU للمرأة، المخصصة لتعزيز حضور وريادة المرأة في العمل المحلي، إلى جانب جلسات حول مستقبل السكن الميسر وإطلاق أكاديمية العدالة في مجال السكن.

وخلال حفل اختتام هذا الحدث، المنظم تحت الرعاية الملكية السامية، أعلن المجلس العالمي للمنظمة رسميا نتائج انتخاب وتجديد هياكل قيادة المنظمة للفترة المقبلة.

وبهذه المناسبة، تم انتخاب أوغور إبراهيم ألتاي، عمدة مدينة قونية، رئيسا للمنظمة، فيما سيمثل المملكة في الحكامة الجديدة للمنظمة فتيحة المودني، رئيسة مجلس جماعة الرباط ورئيسة شبكة المدن الكبرى العالمية (ميتروبوليس) بصفتها أمينة مال المنظمة العالمية.

وفي كلمة بالمناسبة، أكدت الأمينة العامة للمنظمة، إيميليا ساينز، أن مؤتمر طنجة كرس مكانة المنظمة باعتبارها حركة سياسية عالمية حقيقية، تتمتع بشرعية ديمقراطية وتستند إلى مبدأ القرب من المواطنين.

وأضافت أن أشغال المؤتمر أفرزت برنامج عمل يركز على العدالة في مجال السكن، وإرساء ديمقراطية التمويل المحلي، والعدالة المناخية، والأنظمة الغذائية، والحقوق الثقافية، والصحة العامة، فضلا عن السلام المحلي والوقاية من النزاعات.

كما أبرزت ساينز أهمية إعلان طنجة، الذي وصفته بخارطة طريق للحركة البلدية خلال السنوات المقبلة، مؤكدة أن التعددية المحلية أصبحت اليوم قادرة على تقديم حلول عملية للتحديات العالمية، من خلال عمل لا مركزي قائم على الحقوق، وصون المنافع العامة، ورعاية المجتمعات، وحكامة تبنى بمشاركة المواطنين.

من جهته، أعرب ألتاي عن امتنانه لأعضاء المنظمة على الثقة التي وضعوها فيه، مشددا على أن الفائز الحقيقي في هذا الاستحقاق هو روح التضامن التي تجمع الحكومات المحلية والجهوية.

وأكد أيضا أن ولايته ستركز على تعزيز حضور المدن والجهات ورفع فعالية دورها في عمليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي، بالاستناد إلى الحوار والذكاء الجماعي وتمثيل منصف لمختلف مناطق العالم.

واعتبر الرئيس الجديد للمنظمة أن الحكومات المحلية والجهوية ليست مجرد مقدمي خدمات، بل هي فاعل أساسي في التحول العالمي، مؤكدا أنه في مواجهة الأزمة المناخية، والتفاوتات الاجتماعية، والتحولات الرقمية، ومتطلبات السلم والتضامن، ينبغي أن يكون صوت المدن والجهات أكثر قوة ووضوحا وتأثيرا.

من جهته، أكد رئيس مجلس جماعة طنجة ورئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، منير ليموري، أن أيام المؤتمر كانت حافلة بالحوار المسؤول والنقاش المثمر وتبادل الرؤى والخبرات، بما يؤكد أن كسب رهانات القضايا العالمية الكبرى لا يمكن إلا من خلال تعاون وثيق بين مختلف مستويات الحكامة وفي مقدمتها الحكومات المحلية.

وأضاف أن مدينة طنجة تشرفت باحتضان هذا الموعد الدولي، مجسدة انفتاحها وحسن ضيافتها ومكانتها كمدينة ملتقى للحضارات وعاصمة للحوار بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، منوها بالانخراط الفاعل للشركاء المؤسساتيين وكافة المتدخلين الذين أسهموا في إنجاح هذا الحدث العالمي.